

hossam maghraby



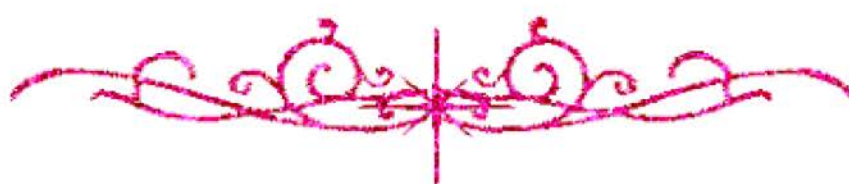
بسم الله الرحمن الرحيم



hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



hossam maghraby



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

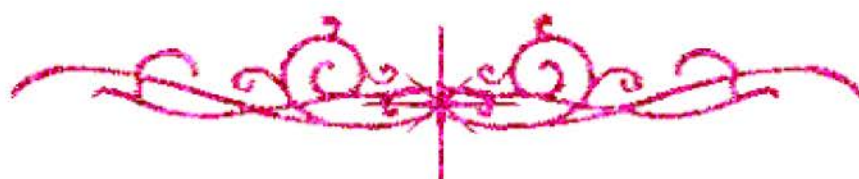
قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



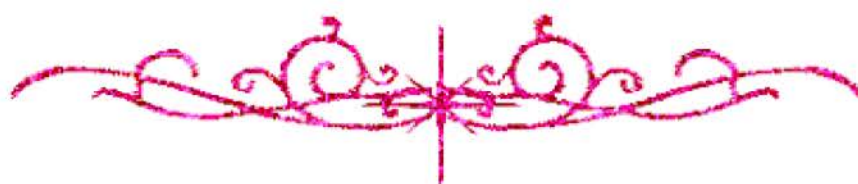
hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



hossam maghraby



بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل



B ١٢٢٦٠

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

التحريم والكراهة عند الأصوليين

"رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله"

إعداد :

سعد سالم عايض (العازمي)

المعيد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

تحت إشراف :

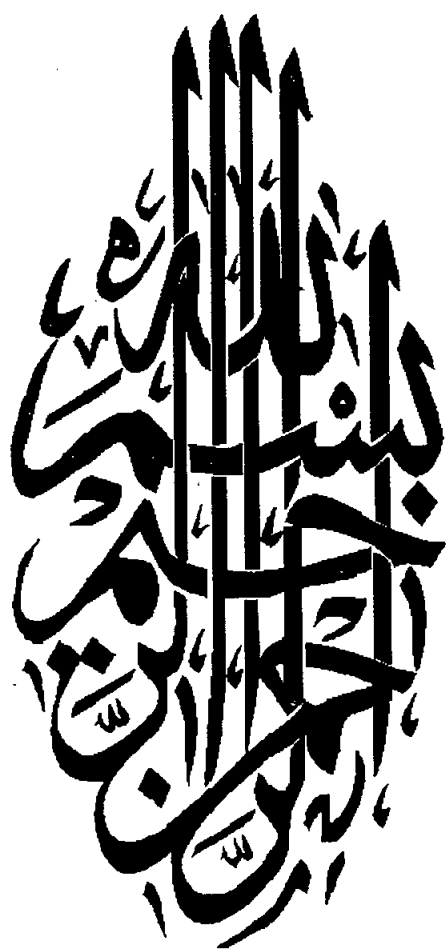
أ.د. محمد أحمد سراج

الأستاذ بكلية الحقوق
جامعة الإسكندرية

أ.د. أحمد يوسف سليمان

الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٤١٩هـ / ١٩٩٩م



شكر وتقدير

أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير.....

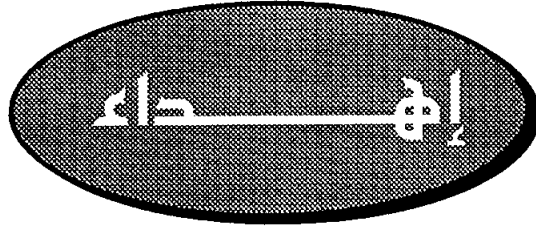
إلى من علمني الحرص على طلب العلم ، والإخلاص فيه ، والمثابرة
في البحث.

إلى من بصرني بالخطأ، وأعانني على الوصول إلى الصواب.
إلى من أسرى لي النصائح الغالية، والتوجيهات والإرشادات الحكيمة.
إلى من كان لي الشرف بإشرافهما عليّ في هذه الرسالة :

أ.د. / أحمد يوسف سليمان و أ.د. / محمد أحمد سراج

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على
تشریفهم لي بقبول مناقشة البحث، وتوجيه صاحبه، وتصحيح وتصويب
قضايا الدراسة.

* * * * *



إلى والدي العزيزة..... التي هفتني بالنصح والرعاية.
إلى والدي العزيز..... الذي شملني برعايته، ونصائحه في الحرص، والمثابرة،
والجهد في العمل.
إلى زوجتي وأبنائي..... الذين تحملوا فترة انقطاعي وسفري.
إلى أستاذتي الفضلاء الأجلاء..... الذين أولوني عنايتهم ولم يبخلوا علي
بنصح أو إرشاد.
إلى هؤلاء جميعاً..... أهري هذا العمل، سائلاً المولى عز وجل أن يجزيهم عني
خير الجزاء، وأن يجمعني وإياهم في دار كرامته ومستقر رحمته.

* * * * *

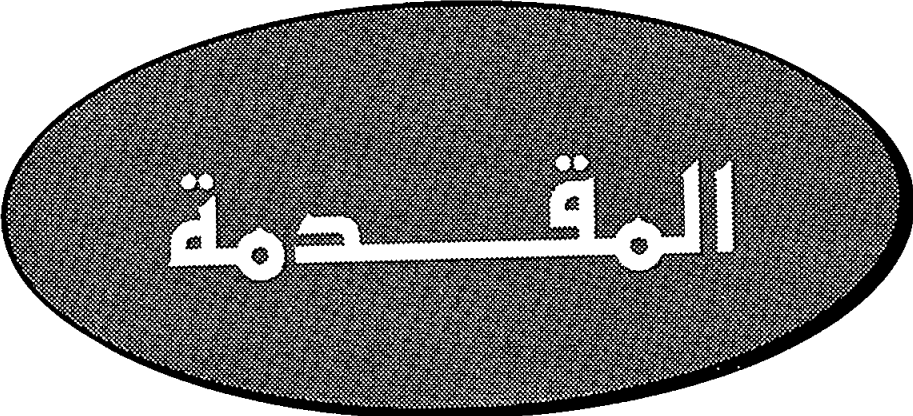
مستخلص الرسالة

تبحث هذه الرسالة في قسمين من أقسام الحكم الشرعي التكليفي وهما التحريم والكراهة.

وهذه الرسالة تتناول ما يتعلق بهذين القسمين من قواعد ومسائل أصولية وأقوال وآراء الأصوليين حولها، والصحيح الراجح من ذلك مع اعتنائها بالفروع الفقهية المترتبة على ذلك -قدر الحاجة- مما يبين المراد.

كما تضيف الضوء على الآثار الشرعية الفقهية التي تنشأ عن هذين القسمين، مع الاستدلال على ذلك من الفقه الإسلامي.

* * * * *



المقدمة

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون" (١).

"يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والرحام إن الله كان عليكم رقيباً" (٢).

"يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً" (٣).

أما بعد... فإن خير الكلام كلام الله تعالى وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار (٤).

وبعد

فإن لعلم أصول الفقه شرف كبير بين علوم الشريعة، إذ يعد من أكثرها فائدة وأجلها نفعاً، فهو علم يُعنى ببيان مصادر أحكام الشريعة، وحجيتها ومراتبها في الاستدلال، وبحث مناهج الاجتهاد، واستخراج القواعد المعينة على ذلك، وتخرج المسائل الفقهية عليها، والتي لا بد للمجتهد من سلوك سبيلها للتعرف على الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية.

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٢.

(٢) سورة النساء، آية ١.

(٣) سورة الأحزاب، آية ٧٠، ٧١.

(٤) خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يفتتح بها خطبه وكلماته. أخرجه أبو داود في كتاب

النكاح، باب في خطبة النكاح، حديث رقم (٢١١٨)، ٤٠٨/٢. والنسائي - كتاب النكاح، باب

ما يستحب من الكلام عند النكاح، حديث رقم (٣٢٧٨)، ٨٩/٦.

لذا كان لازماً على المشتغلين بالفقه ومصادره التي منها أخذت أحكامه، أن يتعرفوا على هذا العلم وأصوله التي قعدها لهم أهل هذا الفن، كي يسيروا على نهج أئمتهم في استخراج الأحكام للوقائع الحادثة. فهو إذاً من العلوم التي لا غنى للفقهاء عنها في بحثه ودراسته، وتفريع الأحكام على مذهب إمامه، أو إخراج حكم لواقعة جديدة لم تكن في عصر أسلافه.

ولأهمية هذا العلم، وعلو منزلته، اعتنى به علماء المسلمين في العصور المختلفة أعظم عناية، فألفوا فيه المصنفات الكثيرة، والبحوث القيمة، ومن عظيم نعم الله تعالى عليّ أن أُتيح لي -وأنا قديم الإعجاب بهذا الفن- دراسة هذا العلم وإعداد البحث فيه، تحت أنظار أساتذة فضلاء، يبذلون الغالي والنفيس لخدمة هذا الدين. فقامت بدراسة الحكم الشرعي التكليفي كأحد أقسام هذا العلم، وأمعت النظر في بعض أقسام هذا الحكم، مما خرجت به هذه الدراسة تحت اسم "التحريم والكراهة عند الأصوليين"، ووضعت لذلك منهجاً وخطة سرت من خلالهما متجولاً بين مصنفات أهل هذا الفن.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب عدة، كانت داعية لذلك، ولعلّ من أبرزها :

- ١ - أن هذين القسمين من أقسام الحكم الشرعي تدور حولهما عبارات الأصوليين والفقهاء في بيان ما هو محظور ممنوع، أو ما هو مباح مباح، مكره في شريعتنا الإسلامية السمحة. لذا كان حسنّ بنا أن نتعرف على تلك القواعد الأصولية التي تدور حولهما، ونقعد لهما القواعد الراجعة من كلام الأصوليين والفقهاء، الأمر الذي دفعني وبشدة في البحث والتنقيب بين كتب الأصوليين لجمع كل قاعدة من شأنها أن تؤدي إلى خلاف أو اتفاق في الرأي عند إطلاق هذين القسمين في مسألة ما.

٢ - لم أجد بين مؤلفات الأصوليين المطبوعة* كتاباً أفرد هذين القسمين ببيان مسائلهما الأصولية، التي تركز عليها كثير من مسائل الفقه الإسلامي وتتباين فيها آراء الأصوليين والفقهاء. إلا اللهم ما كان من شتات المسائل المتفرقة بين المؤلفات الأصولية، وهي على ما فيها من حسن، إلا أنها تحتاج إلى إعادة عرض ببسط الأدلة، وبيان ما عليها من نقد واعتراض، وبيان الصحيح الراجح منها، وكذا تحريرها بإعادة صياغتها، وحسن عرضها، والتدرج في إيضاحها بأسلوب عصري مميز، وبيان ما يتخرج منها من مسائل فقهية.

وأما عن الرسائل والمخطوطات، فلم يتسنّ لي إلا الاطلاع على رسالة بعنوان: "الحرام في التشريع الإسلامي" لصبغة الله غلام وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير مكونة من ١٩٥ ورقة، وهي على ما فيها من حسن وخير إلا أنها لم تتناول العديد من القواعد الأصولية المتعلقة بهذين القسمين بل وما تناولته منها لم يغدّ كونه عرضاً موجزاً دون بسط وتحرير، وهي في مجموعها رسالة فقهية، وأما بحثي هذا فهو منصب في مجموعه الغالب إلى القضايا والمسائل الأصولية وما أشرت إليه من مسائل فقهية فيه فلا يعدو كونه بياناً ومثالاً.

ومنهجي الذي سرت عليه خلال هذا البحث كالاتي :

١ - لكون الموضوع أصولياً، فسأستقصي معلوماته الأساسية، وما أدونه فيه من مراجع هذا العلم الأصيل، سواء عند المتكلمين أو الحنفية أو عند غيرهم مع الاستفادة من كتب المتأخرين في هذا الفن.

* وهذا بحسب ما اطلعت عليه، وما وقع تحت ناظري خلال البحث، والزيارات المتعددة للجامعات الإسلامية في بعض البلاد العربية. ولا سيما أنني حصلت على كتاب "الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه المطبوعة" الصادر في عام ١٩٩٤ ولم أجد بين دفتيه اسم كتاب مطبوع أفرد هذين القسم ببيان مسائلهما الأصولية.

- ٢ - أورد المسألة -إن شاء الله تعالى- بأسلوب واضح لا تغنت فيه ولا تقعر، ثم أوثقها بأقوال الأصوليين.
- ٣ - أذكر الأقوال في المسألة الواحدة مع بسط الأدلة، وبيان الراجح منها والمرجوح.
- ٤ - ما أقتبسه من كلام الأصوليين، أشير إلى قائله، والموضع الذي اقتبسته منه، مع الأمانة في النقل، وبيان المصدر في الحاشية.
- ٥ - هذا وسألتزم قدر المستطاع أن أذكر عقب كل مسألة أصولية أثر الخلاف فيها بين الفقهاء.
- ٦ - ما تعرضت له من مسائل-فقهية في هذا البحث إنما أوردتها للتمثيل والتوضيح، لذا فإني أقتصر على الشاهد منها دون إرادة عرض البسط والتفصيل فيها، وخلاف الفقهاء حولها، خاصة في الآثار الفقهية المترتبة على التحريم والكراهة.
- ٧ - حرصت على عزو الآيات القرآنية التي مرت معي في البحث إلى سورها وأرقام آياتها، كما اعتنيت بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث وعزوها إلى مصادرها المعتبرة كالموطأ والصحيحين والسنن والمسائيد. مع ملاحظة أنني أحيل على فتح الباري عند التخريج من صحيح البخاري.
- ٨ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم معي في البحث إلا ما رأيت أنه قد اشتهر منهم كالخلفاء الراشدين، والأئمة الأربعة، وأعلام الصحابة، مع التعريف بالطوائف، والقبائل والمواضع والبلدان، قدر المستطاع.
- ٩ - قمت في نهاية هذا البحث بعمل فهارس خاصة للآيات الكريمات، والأحاديث النبوية الشريفة، والأعلام الوارد ذكرهم في البحث، والمصادر والمراجع التي رجعت إليها.